من استعمال الشيء في لازم معناه افادة الغرض وكون المسند اليه في الاولى محبوبا الخ فبينهما
تضايف او تقارب في الخيال اطول لئلا يتوهم الخ لا يقال لا مناسبة بين مسند ايضا،،،
وابراهيا وكفى بذلك في نفي التوهم لانا نقول لكن المناسبة كونه متعلق الظن وفيه ان
اختيار الفصل على العطف لذلك انما يتمشى لو لم يكن في الفصل ايضا ايهام خلاف
المقصود ولا خفاء في احتمال كون ابراها حالا من فاعل ابشا وخبرا بعد خبر لان الا ان
يقال الاصل في الجملة ان لا تخرج عن الاستقلال والاصل هو الفصل فاذا امتنع المانع
عن العارض الذي هو العطف اختار الاصل بمرجح الاصالة وان لم يخل عن مانع
كان مع العطف فليتامل وفي المفتاح ولا يصح جعل الفصل لرعاية الوزن لانه ليس هناك
اي ليس في مرتبة الدواعي المعنوية مع وجوده لا يستند صنع البليغ الى الامر اللفظي
ويعلم منه ان من نكات الفصل رعاية الوزن اطول ويحتمل الاستيناف
فيكون من شبه كمال الاتصال وكتب ايضا قوله ويحتمل الخ دخل عليه ع ق بقوله ثم
اشار الى وجه اخر مانع عن العطف في قوله ابراها في الضلال تهيم بقوله
ويحتمل الاستيناف يعني ان قوله ابراها يحتمل ان يكون غير استيناف بان يقصد به
الاخبار به كما قبله من غير تقدير سوال يكون جوابا عنه فيكون المانع من العطف
هو الايهام السابق ويحتمل ان يكون استينافا بان يقدر سوال ويكون هو جوابا عنه
فكانه قيل وكيف تراها في ذلك الظن فقال ابراها مخطئة تتحير في اودية الضلال
والتلعثم فيكون المانع كون الجملة كالمتصلة بما قبلها لاقتضائه السوال اي تنزيله
منزلة السوال والجواب يفصل عن السوال كما قال واسكونها كالمتصلة الخ كالمتصلة
اي كمال الاتصال اقتضته الاولى لكونها مجملة في نفسها باعتبار الصحة وعدمها او
مجملة السبب او غير ذلك مما يقتضي السوال ع ق ومقتضيته له عطف تفسير
فتفصل الثانية عنها الخ وقد ورد على منع العطف على الجملة التي هي كالسوال
قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه بعد قوله ما كان للنبي والذين امنوا الخ اذ هو
في تقدير ولم استغفر ابراهيم لابيه وقد عطف الجواب بعد تقديره واجيب بان الواو
للاستيناف لا للعطف وبغير ذلك تامله ع ق لما بينهما من الاتصال اي الاتصال
الشبيه فكما ان الجملة الاولى في الاقسام الثلاثة من كمال الاتصال مستتبعة للثانية
ولم توجد الثانية بدون الاولى كذلك السوال مستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون
السوال فكلا صورة الجواب والسوال والاستيناف من شبه كمال الاتصال وهو الظاهر
من التشبيه اه عبد الحكيم وفي الاطول بعد تقرير قول المص كما يفصل الجواب عن
السوال ما نصه وهذا اشعر بان من موجبات كمال الاتصال كون الجملتين سوالا
وجوابا وانما لم يعد ذلك في تفصيل كمال الاتصال لان الجواب والسوال لا يحتاج الفصل
فيهما الى اعتبار لانهما يكونان في كلام متكلمين فالجواب ابدا ابتداء الكلام غير
مسبوق

مسبوق بما يعطف عليه فلم يحتج الى اعتبار اتصاله بالسوال ولك ان تقول اتصال الجواب
والسوال داخل في قوله او بيانا لانه الان الجواب بيان مبهم السوال اه وكتب ايضا
قوله لما بينهما من الاتصال وبعضهم يجعل منع العطف بين الجواب والسوال لما بينهما
من كمال الانقطاع اذ السوال انشاء والجواب اخبار ع ق قال السكاكي الحاصل ان المص
ينزل الاولى منزلة السوال فالثانية جوابها والسكاكي يقدر السوال والثانية جوابه
قاله في العروس من يس وكتب ايضا قوله قال السكاكي الخ قال ع ق وهذا الكلام للسكاكي
يقتضي ان موجب المنع كونه جوابا للسوال مقدر وما تقدم يقتضي ان الموجب هو
تنزيل الاولى منزلة السوال ويمكن ان يحمل الكلام على حذف ان السوال لا يقدر
كالواقع للنكت المذكورة بعد واما الفصل فلتنزيل الاولى منزلة السوال وان
كان كلاهما يصلح سببا للقطع اه وبقوله ويمكن الخ عرفت ان قول المص قال
السكاكي الخ فائدة مستقلة وسياتي ان شاء الله تعالى زيادة تحقيق لهذا
بالنحوي اي بقوة الكلام باعتبار قرائن الاحوال ع ق ويطلب الزاي بقصد ولو قال
ويجعل الكلام الثاني جوابا له لكان اخصر واوضح وبه عبر ابن يعقوب تامل لذلك
اي التنزيل وعبارة ابن يعقوب ع ق فحينئذ يقطع عن الكلام الاول اذ لا يعطف
جواب سوال على كلام اخر كاغناء السامع عن ان يسال تعظيما له او شفقة عليه
ع ق او مثلا اشار به الى انه عطف على اغناء لا على ان يسال وانما قدر مثلا لا الكاف
لانهما حرف واحد يستكره من جهات السلم بالمثل يمثل لكن مثل في كلام المص معطوف
على كاغناء كلامك ايها المتكلم وقوله بكلامه اي السامع بتقليل اللفظ اي بسبب
وهو تقدير الخ فيه تسمح اذ التقدير وعدم التصريح سبب للتقليل لا نفسه انتهى
او غير ذلك كالتنبيه على فطانة السامع وان المقدر عنده كالمذكور وكتب ايضا
ما نصه عطف على اغناء وليس في كلام السكاكي الخ اي كالذي في كلام المص وكتب ايضا قوله
وليس في كلام الخ قصده التنبيه على انه ليس في كلام السكاكي وانما من زيادات
المص وبيان وجه هذه الزيادة فتامل وكان المص نظر الى عبارة ع ق وكان المصنف
راى ان قطع الثانية عن الاولى لما كان كقطع الجواب عن السوال لزم كون الاولى
منزلة بمنزلة السوال لان الحاق القطع بالقطع يقتضي الحاق المقطوع عنه الذي
هو الاولى بالمقطوع عنه الذي هو السوال والا كان القطع لا من جهة الاتصال
المنسوب للجواب والسوال بل من جهة اخرى وفيه بحث لان تشبيه القطع بالقطع
لا يقتضي تشبيه المقطوع عنه بالمقطوع عنه لصحة ان يكون القطع من وجود
ربط يشبه ذلك الربط مع كون المقطوع عنه في احد الربطين سببا والاخر
مسببا مثلا ولا ينزل احدهما منزلة الاخر الا في مجرد الربط وهو يستلزم
من تشبيه القطع بالقطع من غير حاجة لتشبيه احد المقطوع عنهما

Copyright © King Saud University